مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر التغيرات الهيكلية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في تطور التجارة البينية
اسم الكاتب: أ.م.د. ألويس عبوش هدايا، أ.م. عماد حسن النجفي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3480
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 12:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين
العدد ١١١

أثر التغيرات الهيكلية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في تطور التجارة البينية

Effect of the Structural Changes on Economies of the Gulf Countries Council (GCC) in Developing Internal Trade

أ.د. ألويس عبوش هدايا
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت

Emad H. Al-Najafi
Assistant Professor
Department of Economics
University of Mosul

عماد حسن النجفي
أستاذ مساعد -قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

Elwis A. Hadaya (PhD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Tikreet

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/٦/٢٧
تأريخ قبول النشر ٢٠١١/١١/١٧

أثر التغيرات الهيكلية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في تطور التجارة البينية

إعداد: الأستاذ الدكتور ألويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

Effect of the Structural Changes on Economies of the Gulf Countries Council (GCC) in Developing Internal Trade

Set by: Elwis A. Hadaya (PhD)
Emad H. Al-Najafi

Abstract

The GCC was founded in (1981) due to special shared common criteria and principles among countries of Council. Thus, the Gulf countries focused their efforts on achieving the comprehensive economic union. These countries were able to hold customs union area and set unified custom tariff towards the external world. The Gulf Countries Council has realized the importance of the economic variety and making structural Changes in the body of Gulf economy by lessening dependence on the crude oil which will be depleted in some time in the future and developing productivity sectors, especially, the manufacturing industries. Oil however is still occupying big importance in economies of Gulf Countries Council in supplying the economic development programs. Thus, oil constituted about (61.6%) of the gross domestic product in (2008). Besides, the crude oil export constitutes the biggest part of the gross exports. In addition, the oil revenues ranged between (67.2%-92.2%) of the gross revenues. Full dependence on the crude oil, structure imbalances and similarities of Gulf States led to weakness in size of internal trade that not exceeded (7.6%) in (2006).

Key Words: Structures changes , Internal Trade .

أثر التغيرات الهيكلية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في تطور التجارة البينية

إعداد: الأستاذ الدكتور ألويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

المستخلص

تأسس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ انطلاقاً من الخصائص والمقومات المشتركة بين دول المجلس، إذ ركزت دول مجلس التعاون الخليجي جهودها من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة، وقد تمكنت فعلاً من إقامة منطقة الإتحاد الكمركي ووضع تعريفة كمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية التنويع الاقتصادي وإجراء تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الخليجي وتقليل الاعتماد على النفط الخام باعتباره ثروة ناضبة وتطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات التحويلية، ولكن مع ذلك لا يزال النفط يحتل أهمية كبيرة في اقتصادات دول المجلس في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (٦١,٦%) عام ٢٠٠٨، كما أن صادرات النفط الخام تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات، فضلاً عن ذلك فإن إيرادات النفط تتراوح بين (٢٩,٢ % - ٦٧,٢ %)من إجمالي الإيرادات. لقد أدى الاعتماد المفرط على النفط الخام والاختلالات الهيكلية وتماثل اقتصادات دول المجلس إلى ضعف حجم التجارة البينية والتي لم تتعد (٧,٦%) عام ٢٠٠٦.

الكلمات المفتاحية: تغيرات هيكلية، تجارة البينة.

المقدمة

يعد مجلس التعاون الخليجي من أفضل التجمعات الأقليمية وأكثرها نجاحاً واستقراراً واستكمالاً لهيكلهِ التنظيمي في الوطن العربي. وقد ركزت دول مجلس التعاون الخليجي جهودها من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة. وفي الواقع الفعلي تمكنت هذهِ الدول من تحقيق منطقة الإتحاد الكمركي ووضع تعريفة كمركية موحدة تجاه الدول الأجنبية، وتسعى إلى تحقيق منطقة العملة الموحدة. وقد أدركت دول المجلس خطورة الاعتماد على النفط بوصفهِ مورداً ناضباً، لذلك وضعت برامج وخطط تنموية من أجل التنويع الاقتصادي وإحداث تغيرات هيكلية في بنية الأقتصاد الخليجي، وحققت نجاحاً كبيراً في تطوير الصناعات التحويلية وخاصةً الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والمشتقات النفطية والصناعات الأخرى التي تعتمد اساساً على النفط والغاز كمادة أولية. ولكن التطور في القطاع الزراعي كان متواضعاً جداً في مساهمتهِ في الناتج المحلي الإجمالي، ويكاد لايذكر في بعض الدول. ولكن مع ذلك لايزال النفط يمثل أهمية كبيرة في اقتصاد دول المجلس من ناحية مساهمتهِ في الناتج المحلي الإجمالي أو في الصادرات.

مشكلة البحث

بالرغم من الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير القطاعات الأقتصادية وخاصةً قطاع الصناعات التحويلية منذ عقد السبعينات، الاّ اننا نلاحظ أن القطاع النفطي لايزال يمثل المصدر الأساسي لتمويل البرامج التنموية والإنفاق على الاستيرادات من المنتجات الغذائية والسلع المصنعة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واقع القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومدى التغيرات الهيكلية وتأثيرها في تطور التجارة البينية بين دول المجلس.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية التنوع الاقتصادي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالاعتماد على القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة والخدمات) وتطويرها وتقليل الاعتماد على النفط من أجل تنشيط التجارة البينية بين هذهِ الدول.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاختلال في التركيب الهيكلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والاعتماد المفرط على النفط الخام إنتاجاً وتصديراً يؤدي إلى ضعف التجارة البينية بين هذهِ الدول.

منهجية البحث

اعتمد الباحث عن منهجية التحليل الإحصائي الوصفي بالاعتماد على البيانات المتوافرة عن جميع القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

هيكل البحث

ومن أجل التوصل إلى هدف البحث تم تقسيمهُ إلى أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول مجلس التعاون الخليجي من حيث تأسيسهِ وأهدافه وتنظيمهِ الهيكلي، أما المبحث الثاني فقد تناول القطاع النفطي بوصفهِ القطاع القائد في دول المجلس، أما المبحث الثالث فقد استعرض التنوع الاقتصادي والتغير الهيكلي في إقتصادات دول المجلس. أما المبحث الرابع فقد تناول أثر التغيرات الهيكلية في تطور التجارة البينية. وأخيراً اختتم البحث بالإستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحثان.

إعداد: أ.د. لويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

أولاً- نشأة المجلس

في ٢٥ ايار من عام ١٩٨١ توصل قادة دول الخليج العربي الستة وهي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، عمان ،قطر، الكويت في أبو ظبي على الإنفاق إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي يسعى إلى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول وصولاً إلى وحدتها على وفق مانص عليه قانون النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة التي أكدت ايضاً على تعميق وتوثيق الروابط والتعاون بين مواطني دول المجلس، (محمد، ١٩٩٦، ٩٤). ويؤكد الدكتور محسن عوض أهمية التجانس السياسي بين دول المجلس، حيث تحكمها اسر تتوارث الحكم، وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة إلى حد ما في توجيه سياستها الخارجية فجميعها ترتبط بالدول الغربية بعلاقات صلات التبعية الاقتصادية والسياسية، وتتماثل القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة، فضلاً عن العامل الجغرافي بحكم مقومات الارتباط المكاني، الأمر الذي جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية وإستراتيجية واحدة ذات مصالح ومخاوف مشتركة (عوض، ١٩٨٩، ٧٨). إن تجربة مجلس التعاون الخليجي تنطلق من حاجات ملحة أهمها ضرورة توفر الأمن والمحافظة على الثروة النفطية النادرة، وهي تقوم بين أقطار على درجة عالية من التجانس السياسي (أقطار ملكية وقبلية) والاقتصادي باعتبار أن أغلبيتها يعتمد على النفط مورداً اساسيا في إقتصاداتها، ولها إقتصادات حرة ذات توجهات رأسمالية، والاجتماعي أنها (ذوات تكوينات قبلية وشبه قبلية) والجغرافي، لأنها دول متجاورة وتعاني الظروف الطبيعية نفسها. (بشارة، ١٩٨٥، ١١٩) وتعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في الوطن العربي من أكثر التجارب نجاحاً واستقراراً، حيث استطاع المجلس تحقيق مراحل متقدمة في مجال التكامل الاقتصادي.

ثانياً- الهيكل التنظيمي للمجلس

يتكون المجلس من الهيئات والمؤسسات التالية:

أ. **المجلس الاعلى:** وهو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاستهُ دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويصدر المجلس قراراتهُ في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية. ويتضمن المجلس الأعلى الهيئات التالية:

- **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:** وهي مكونة من ثلاثين عضواً. على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، ويتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة مايحال اليها من المجلس الأعلى.
- **هيئة تسوية المنازعات:** وتكون مهمة هذه الهيئة حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

ب. **المجلس الوزاري:** ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويعقد المجلس اجتماعاتهُ مرة كل ثلاثة اشهر. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري اقتراح السياسات، ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، ويعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، كما يضطلع المجلس الأعلى بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعمالهِ.

إعداد: أ.د. أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

ج. الأمانة العامة: وتتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الاعلى أو المجلس الوزاري، ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

- أمين عام للمجلس، ويتم تعيينهُ من قبل المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- خمسة أمناء مساعدين للشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والانسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في بروكسل.
- مدراء عام قطاعات الأمانة العامة، ويتمثل التنظيم الإداري بعدد من القطاعات المتخصصة والمساندة في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن الشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءة الاختراع وممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوربي في بروكسل.

ثالثاً- الإتفاقية الاقتصادية الموحدة

أن الدول الأعضاء في المجلس وتمشياً مع النظام الأساسي لدول المجلس والداعي إلى تقارب اوثق وروابط أقوى بين دول المجلس، وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس واستكمالاً لما حققتهُ الإتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دول المجلس عام ١٩٨١ من تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الأقتصادية فيما بينها، وتقريب لسياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الكمركية المطبقة فيها، وسعياً إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والإتحاد النقدي، واستجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، بما في ذلك المساوات في المعاملة والتنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٣، ٢٤-٢٥) فقد اتفقت على مايلي:

أ. التبادل التجاري ويتضمن كل مما يأتي:

١- الإتحاد الكمركي

ويتم التبادل بين دول المجلس ضمن اتحاد كمركي يطبق في موعد أقصاه الأول من يناير عام ٢٠٠٣ ويتضمن كحد ادنى:

- تعريفة كمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- أنظمة وإجراءات كمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الكمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس من دون قيود كمركية أوغير كمركية مع الأخذ بنظر الاعتبار أنظمة الحجز البيطري والزراعي والسلع الممنوعة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

٢. العلاقات الاقتصادية الدولية

يهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياستها وعلاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية وتتخذ الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك:

- اتباع إستراتيجية تفاوضية بصفة جماعية لدعم المركز التفاوضي لدول المجلس.
- عقد الإتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين.

إعداد: أ.د. أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

- توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير.
- توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

ب. السوق الخليجية المشتركة

يُعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من دول الأعضاء معاملة مواطنيها نفسها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيما:

- النقل والإقامة.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- ممارسة المهن والحرف.
- تملك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

رابعاً- مجلس التعاون الخليجي بين النظرية والتطبيق

أ.نظرية التكامل الاقتصادي (تحليل نظري)

منذ عام ١٩٥٠ أصبح مصطلح التكامل الاقتصادي (Economic Integration) جزءاً من مفردات الأدب الاقتصادي، حيث شهد العالم عدداً كبيراً من التكتلات الاقتصادية الأقليمية وكان من أبرزها الإتحاد الأوربي (EU). أما على صعيد الوطن العربي فقد جرت عدة محاولات لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وتم التوقيع على عدة اتفاقيات منها(اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت) عام ١٩٥٣، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتي انشئت بموجبها السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، وجرت محاولات اخرى، ولكن لم يتحقق لها النجاح لعدة أسباب لامجال لذكرها (الدجاني، ١٩٩٧، ١٨- ١٩).

ويرى العديد من الاقتصادين أن الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي يحقق منافع للدول الأعضاء، وتعد نظرية الإتحاد الكمركي (Union Customs) للاقتصادي جاكوب فاينر(Jacob Viner) تطوراً حديثاً في محتوى التجارة الخارجية وطورها من بعده كل من اقتصاديات ميد (Mead) وليبسي (lipsy) وقد عد البعض أن نظرية الإتحاد الكمركي جزء من النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية القائمة على المنافسة التامة وإعادة تخصيص الموارد (Robonson, 1980, II)، وتستند نظرية جاكوب فاينر إلى التحليل الساكن ويميز بين عملية خلق التجارة (Creating Effect) وعملية تحويل التجارة (Diverting Effect) فاذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن ذلك يودي إلى زيادة حجم التجارة البينية وزيادة الرفاهية الاقتصادية إما إذا حصل العكس فإن الأثر يكون غير واضح (Viner,1961,43)*

كما إن للاتحاد الكمركي آثاراً ديناميكية منها زيادة حدة المنافسة بين المنتجين، ومنع الاحتكار، وخلق سوق واسعة والاستفادة من اقتصادات الحجم (Economics of Scale) فضلاً عن المنافسة بين المنتجين لادخال أحدث أنواع التكنولوجيا في عملية الإنتاج (Applyard, Field, 2006, 384).

* للمزيد من التفصيل راجع: 1- Jacob Viner, The Customs Unions, Washington, 1961,pp 43-47

إعداد:أ.د.أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

ب.تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

لقد انتهجت دول مجلس التعاون الخليجي الأسلوب الرأسمالي أو (المدخل التجاري) في تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يستند إلى نظرية بيلا بلاسا والتي تتضمن خمسة مراحل*، حيث بدأت تجربة المجلس باقامة منطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣ والتي تتضمن إلغاء جميع القيود الكمركية وغير الكمركية على حركة السلع الزراعية والصناعية والمواد الاولية بشرط تحديد دولة المنشأ. وبالرغم من المقومات المشتركة بين دول المجلس منها أنظمة اقتصادية وسياسية متشابهة، دول نفطية، اقتصادات حرة، التقارب الاجتماعي والثقافي إلا أنها تأخرت في الإنفاق على اقامة الإتحاد الكمركي حتى عام ٢٠٠٣ والذي تقرر بموجبه فرض تعريفة كمركية موحدة بنسبة (٥%) على السلع المستوردة من خارج الإتحاد بعد مفاوضات شاقة، حيث كانت السعودية تفضل حماية صناعتها الوطنية من المنافسة الاجنبية ولاترغب في تخفيض الرسوم الكمركية إلى أقل من (٦%- ٨%)، في حين كانت الإمارات لاترغب في رفع الرسوم عن مستوى (١%- ٤%) وأخيراً تم الإنفاق بين جميع الدول إلى تخفيض الرسوم الكمركية تمهيد الوضع تعريفة كمركية مقدارها (٥%) عام ٢٠٠٣ (الاسكوا، ٢٠٠٢، ٥١) ومن أجل التوصل إلى الإتحاد النقدي بين دول المجلس قررت الكويت ربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي لتوحيد الأنظمة النقدية وذلك كخطوة باتجاه إقامة الإتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة لدول المجلس المقرر الوصول إليه بحلول عام ٢٠١٠ ولكن لم تتخذ دول المجلس القرار النهائي باقامة وحدة نقدية خليجية لحد الآن بالرغم من توفر جميع المقومات اللازمة لإصدار العملة الموحدة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٢،١٦٥).

تطور الهيكل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يقصد بالتغيير الهيكلي التباين في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة. ولتحديد مدى الاختلال في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فإنه من الضروري عرض واقع القطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس وعلى النحو الآتي:

أولاً- تطور القطاع الزراعي

تعاني معظم دول مجلس التعاون الخليجي من ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وقلة الموارد المائية الطبيعية وقسوة الظروف المناخية وارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار، مما أدى إلى فرض قيود طبيعية على خيارات التنمية الزراعية وإمكاناتها، فالمياه السطحية في هذه الدول محدودة جداً باستثناء عُمان، ونتيجة لهذا النقص في المياه فإن معظم هذه الدول اضطرت إلى البحث في طبقات المياه الجوفية لاستخراج المياه منها أو إلى تحلية مياه البحر والمياه المالحة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦،٨٦) ويتزايد استخدام الموارد المائية الجوفية لتلبية احتياجات الري، فضلاً عن الاحتياجات المنزلية، وقد أوضحت إحدى الدراسات لعام ٢٠٠٦ أن استغلال المياه الجوفية يتجاوز قدرتها على التجدد، ولم توفر نسبة المياه المحلاة (٧%) من إجمالي استهلاك المياه في دول المجلس خلال عام ٢٠٠٥. وبالمقابل شكلت الموارد المائية الجوفية نحو (٦٢%) من اجمالي كميات المياه المستهلكة .

إعداد: أ.د.أويس عوش هدايا
عماد حسن النجفي

* وتتضمن المراحل الخمس ما يأتي:
١.منطقة التجارة الحرة. ٢.الاتحاد الكمركي.٣.السوق المشتركة. ٤.الاتحاد الاقتصادي. ٥.الاتحاد الاقتصادي التام.

الجدول رقم (١):الموارد المائية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٥ (بملايين الأمتار المكعبة)

البنود / الدول	المياه السطحية	المياه الجوفية المستخدمة	تغذية المياه الجوفية	كميات المياه المحلات	مياه الصرف المعالجة	مجموع كميات المياه المستخدمة
الامارات العربية المتحدة	٢٠٥,٠	٩٥٠	١٥٠	٤٢٥,٠	١٢٨,٠	١٨٥٨
البحرين	٢,٢	٢٦٨	١٢٠	١٠٠,٠	٣٧,٥	٥٢٧,٧
عمان	٩٣٨	٦٩٥	٥٧٠	٦٧,٥	٤١,٥	٢٣١٢
قطر	٣,٤	٢٤٠	٧٠	١١٨,٦	٤٥,٥	٤٧٧,٥
الكويت	٢,١	٤٥٥	١٨٠	٣٩٨,٠	٥٠,٣	١٠٨٥,٤
المملكةالعربية السعودية	٢٢٥٠,٠	١٤٤٨٠	٣٨٧٠	٨١٥,٠	١٤١,٠	٢١٥٥٦
المجموع	٣٤٠٠,٧	١٧٠٨٨	٤٩٦٠	١٩٢٤	٤٤٣,٨	٢٧٨١٥,٨

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الموارد المائية في الوطن العربي، الخرطوم، السودان،٢٠٠٦، ص ٨٦.

وبالنظر لكون المياه المحلاة تمثل مايقارب (٧٠%) من احتياجات المياه المنزلية، فإن الاحتياجات الزراعية تعتمد بالدرجة الأساس على المياه الجوفية قليلة الاستدامة (أنظر الجدول ١)، ومن المشاكل الأخرى التي تعاني منها دول المجلس محدودية الأراضي الصالحة للزراعة بالرغم من استصلاح الأراضي وتنفيذ مشاريع التنمية في العقود الثلاثة الاخيرة. والجدول (٢) يوضح الأراضي الصالحة للزراعة إلى اجمالي مساحات الأراضي.

الجدول رقم (٢):مساحات الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المروية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٥)

	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى إجمالي المساحة (%)					نسبة المساحة المروية إلى إجمالي المساحة				
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الإمارات العربية المتحدة	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٩	٣٨,٥	—	—	٤٢	٤٤,٠
البحرين	٣,٢	٥,٩	٥,٩	٧,٠	٨,٠	٥٠,٠	٢٥,٠	—	٣٧,٠	٣٨,٠
عمان	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٥	—	٨٧,٢	٨٩,٠	٩٠,٠	٩٠,٢
قطر	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٩	—	٥٥,٦	٥٩,٥	—	—
الكويت	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤	—	٥٠,٣	—	٥٥,٠	٥٦,٥
المملكة العربية السعودية	٠,٤	١,٢	١,٥	٢,٠	٢,٣	٢٣,٦	٣٠,٥	—	٣٨,٠	٤٠,٨

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) المجموعة الإحصائية السنوية، إعداد مختلفة. (—) تشير إلى عدم توافر البيانات.

ونلاحظ من الجدول (٢) أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لاتشكل الاّ نسبة قليلة جداً من اجمالي المساحة، ففي عام ١٩٧٥ بلغت أعلى نسبة للاراضي الزراعية (٣,٢%) في البحرين في حين كانت هذه النسبة متواضعة في بقية الدول، ولكن بفضل برامج التنمية

إعداد:أ.د.أويس عيوش هدايا
عماد حسن النجفي

الزراعية استطاعت هذهِ الدول استصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع الرقعة الصالحة للزراعة إلى (٨%) في البحرين و(٢،٣%) في المملكة العربية السعودية. أما بالنسبة للمساحات الزراعية المروية فاننا نلاحظ أنه معظم دول المجلس تعتمد على نظام الري بسبب المناخ الصحراوي وقلة الأمطار، حيث بلغت نسبة الأراضي المروية في عمان (٩٠,٠%) وفي الكويت (٥٦,٥%). وقد أدت هذه السياسة إلى إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية كالحبوب والبذور والمحاصيل الصناعية والخضار وبعض أنواع الفواكه، كذلك تم زيادة الإنتاج الحيواني وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للدواجن والألبان.

أما مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٨) فيظهره الجدول (٣) حيث يشير الجدول إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما في دولة الكويت وقطر، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في كلا الدولتين (٠,٩%) خلال المدة المدروسة. أما في المملكة العربية السعودية فقد ازدادت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من (٠,٩٦%) عام ١٩٧٥ إلى (٦,٧٠%) عام ١٩٩٥، وذلك بسبب زيادة الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي وتقديم الدعم للمزارعين ولاسيما تقديم الأسمدة والبذور وشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين بأسعار مدعومة، ولكن بعد عام ١٩٩٥ نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بدأت بالتراجع إلى أن وصلت إلى (٢,٣%) عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب السياسات الحكومية الجديدة التي تقضي بتقليل الدعم إلى هذا القطاع، حيث إن هذا الدعم كان يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة.

الجدول رقم (٣): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٧٥- ٢٠٠٨) **(القيمة: %)**

	الامارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت	السعودية
١٩٧٠						
١٩٧٥	٠,٨٣	١,٥٥	٢,٧٨	٠,٧٢	٠,٢٥	٠,٩٦
١٩٨٠	٠,٧٥	١,١١	٢,٥٥	٠,٥٢	٠,١٩	١,١٩
١٩٨٥	١,٢٩	١,٢٩	٢,٧١	٠,٩٥	٠,٦١	٤,٣٩
١٩٩٠	١,٥٥	٠,٨٠	٢,٥٩	٠,٧٨	٠,٨٩	٦,٤١
١٩٩٥	٢,٨٧	٠,٨٦	٢,٧٨	٠,٩٨	٠,٤٣	٦,٧١
٢٠٠٠	٣,٥	٠,٨	٢,٦١	٠,٤٥	٠,٤	٤,٩
٢٠٠٥	١,٧	٠,٤	١,٤٣	٠,١	٠,٢٩	٣,٢٠
٢٠٠٦	١,٦	٠,٣	١,٢٦	٠,١	٠,٢٢	٢,٩
٢٠٠٧	١,٣	٠,٤	١,٢٤	٠,٩٤	٠,٢٥	٢,٨
٢٠٠٨	١,٤	٠,٣	١,٠	٠,٧٢	٠,١٨	٢,٣

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المصادر الآتية:
١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) المجموعة الإحصائية السنوية،إعداد مختلفة.
٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الوحد، أعداد مختلفة.

إعداد:أ.د.لويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

ثانياً- تطور القطاع الصناعي

تشكل التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي الحجر الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لذلك حاولت دول المجلس تطوير الصناعات الثقيلة الكثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة والصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة التي تنتج لاسواقها المحلية، فضلاً عن التصدير. وقد ركزت دول المجلس على تطوير الصناعات الثقيلة مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والصلب والألمنيوم باعتبار أن هذهِ الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال وتستخدم مواد أولية وفيرة في دول المجلس، مثل الغاز الطبيعي وسائر المنتجات الهيدروكربونية كالوقود ومواد التشغيل، كذلك كانت صناعات الالمنيوم والصلب من الخيارات الجيدة لاستخدامها الكثيف لرأس المال والطاقة (الاسكوا، ٢٠٠١، ١٩). وفي السبعينات كانت قطر من أوائل الرواد في إنشاء الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والصلب في منطقة الخليج مستعينةً بالشركات الأجنبية لتقديم الخبرة الفنية والتسويقية، وكذلك المشاركة في تكاليف التمويل. وفي عام ١٩٧٦ أنشأت العربية السعودية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وفي مدة قصيرة لاتتجاوز العقد من الزمن كانت هذه الشركة تمتلك (١٥) صناعة ثقيلة، وتقوم بإنتاج المواد البتروكيمياوية والأسمدة والصلب وفي أواسط التسعينات تنتج (٧٣%) من الإنتاج العالمي من المواد البتروكيمياوية، وبدأت بقية دول مجلس التعاون بالاهتمام بالصناعات الكيمياوية والأسمدة والالمنيوم في أواسط الثمانينات، كما دخلت الكويت مجال الصناعات البتروكيمياوية في نهاية عقد التسعينات، وبدأت الإنتاج الفعلي في المجمع البتروكيمياوي الأول الذي ينتج الاثيلين والبولي أثيلين، وفي قطر بدأ الإنتاج في أواسط عام ١٩٩٩ مصنع جديد للميثانول، وفي عمان مشروعات قيد الدراسة لإنتاج الاثيلين والبولي اثيلين . ونتيجةً للتنمية الصناعية التي بدأت في أوائل السبعينات وحتى الان في دول المجلس مع إضافة وحداتٍ جديدة وتوسيع الوحدات القائمة لغرض زيادة الإنتاج أو توسيع حجم الصادرات، فقد ازدادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية من (١٠,٧٢٤) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٥,٢٨٤) مليار دولار عام ١٩٩٠، وبلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية معدلات مرتفعة، إذ بلغت حوالي (٩٤,٩٣٦) مليار دولار عام ٢٠٠٨ (التقرير الأقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢- ٢٠٠٩، صفحات متفرقة).

إعداد: أ.د. أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

الجدول رقم (٤): نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ١٩٨٠- ٢٠٠٨ القيمة: (%)

السنوات / الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الامارات العربية المتحدة	٣,٨	٧,٩	١٠,٢	١٢,٦	١٢,١	١٣,٠	١٢,٥
البحرين	١٨,٠	١٠,٩	١١,٣	١٢,١	١٢,٣	١٥,٣	١٣,٨
عمان	٠,٨	٢,٩	٥,٨	٨,٣	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٢
قطر	٥,٢	١١,٩	٩,٤	٨,٥	٧,٣	٧,٤	٦,٨
الكويت	٥,٩	١١,٦	٨,٢	٧,٠	٦,٦	٥,٣	٥,٥
السعودية	٤,٢	٨,١	٨,٥	٩,٤	٩,٤	١٠,٥	٨,٢

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة.

٢.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) التنويع الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠١، ص١٩.

٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، العدد (٦)، ٢٠١٠، ص ص (٧-١٣).

ونتيجة لذلك ازدادت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس مجتمعةً من متوسط قدره (٦,٣%) عام ١٩٨٠ إلى نحو (٩%) عام ١٩٩٠ ثم إلى (٩,٥%) عام ٢٠٠٨، على أن التباين كان أشد وضوحاً في بعض البلدان منفردة، حيث إنهُ بين عامي ١٩٨٠و ٢٠٠٨ كان معدل الزيادة أكبر في كل من الإمارات العربية المتحدة، عمان ، السعودية. في حين نلاحظ انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المدروسة في البحرين، الكويت من (١٨%)، (٥,٩%) إلى (١٣,٨%) ، (٥,٥%) على التوالي (راجع الجدول ٤).

وعلى الرغم من النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة التحويلية في دول المجلس، الا أن هذا القطاع لايزال يواجه العديد من المشاكل منها أن أسعار منتجاتها تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط، فضلاً عن القيود التي تواجهها هذه الصناعات ولا سيما البتروكيمياوية منها في الاسواق الأوربية.

ثالثاً- تطور قطاع الخدمات

يؤدي قطاع الخدمات دوراً أساسيا في الحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ولكن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي يتباين بشكل واضح مابين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث إن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تكون أكبر في البلدان المتقدمة، حيث بلغت في الولايات المتحدة وسويسرا على سبيل المثال (٧٦%)، (٧٩%) لعام ١٩٩٧ (Knud and Anders, 1998, 265) ويسهم قطاع الخدمات في دول المجلس بحوالي (٤٤%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما على مستوى دول الخليج منفردة فإن البحرين تعد من أكبر الدول من حيث يسهم قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (٦٤%) ، أما أقل الدول في مساهمة قطاع الخدمات فهي دولة قطر، حيث تبلغ هذه النسبة (٢٤%). راجع الجدول (٥).

وتبرز أهمية قطاع الخدمات عن طريق مساهمتها في العمليات الإنتاجية بشكل مباشر مثل الخدمات المالية والنقل والاتصالات أو من خلال مساهمتها بشكل غير مباشر مثل خدمات العقار أو الخدمات الحكومية. أما بالنسبة للقوى العاملة في قطاع الخدمات

إعداد: أ.د.لويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

فنجده مرتفع في دول المجلس، إذ بلغ حوالي (٩٢%) من القوى العاملة في الكويت عام ٢٠٠٤ و (٨٧%) في قطر وبلغت أقل نسبة في عمان حوالي (٥٨%) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥، ١٠٢).

الجدول رقم (٥): نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي لعام (٢٠٠٥) القيمة : (%)

الدولة / البنود	المالية والتامين	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والاتصالات والتخزين	خدمات العقار	خدمات حكومية	اخرى	المجموع
الامارات	٥	١٣	٨	٧	٨	٣	٤٤
البحرين	٢٢	١١	٦,٥	٨	١٢,٧	٤	٦٤,٢
السعودية	٥	٦	٣,٨	٥,٧	١٧,٤	١,٣	٤٠
عمان	٤	١٢,٩	٦,٩	٥	١٥	١,٤	٤٥,٢
قطر	٤,٢	٥	٣,٣	٢,٥	١٠	-	٢٥
الكويت	٦,٦	٧	٤,٤	٧,٤	١٧	-	٤٢,٣

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٦.

أهمية النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

تاتي أهمية دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها مركزاً لأكبر مناطق إنتاج واحتياطيات النفط والغاز في العالم. إذ يشكل النفط الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد هذه الدول في تمويل التنمية على إيرادات النفط. ولغرض دراسة وتحليل واقع القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي فإنه من الضروري عرضه على النحو الآتي:

أولاً- إنتاج واحتياطيات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي احتياطيات ضخمة من النفط الخام بلغت حوالي (٤٨٤,٥٩) مليار برميل عام ٢٠٠٧ بزيادة مقدارها (٣,٩%) مقارنة بعام ١٩٩٥، ويشكل الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (٤٢%) من إجمالي احتياطي النفط العالمي. وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة دول المجلس من حيث امتلاكها لهذه الاحتياطات والتي بلغت (٢٦٤,٠٢٥) مليار برميل عام ٢٠٠٧، وتشكل حوالي (٥٤,٥%) من احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي. وتعد دولة البحرين أقل دول مجلس التعاون الخليجي امتلاكاً للاحتياطي النفطي، حيث بلغت حوالي (٠,١٣) مليار برميل لعام ٢٠٠٧.

ونتيجة لزيادة الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي فقد ازدادت الكميات المنتجة من (١٣,٥٨٤) مليون برميل يومياً عام ١٩٩٥ إلى (١٦,٠٦٤) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٧ وبنسبة زيادة مقدارها (١٨,٢٥%). ويشكل إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (١٨,٦%) من الإنتاج العالمي، وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول من حيث الكميات المنتجة سنوياً والتي بلغت حوالي (٩,٣١٨) مليون برميل يومياً، وتعد البحرين من أقل الدول إنتاجاً للنفط، وذلك لانخفاض حجم الاحتياطي النفطي، حيث بلغت الكميات المنتجة حوالي (١٨٢) الف برميل يومياً عام ٢٠٠٧.

إعداد: أ.د. أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

كما تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والتي تبلغ حوالي (٤٢,٠٩٥) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٧ وبنسبة زيادة مقدارها (٨٧%) مقارنةً بعام ١٩٩٥. ويشكل احتياطي الغاز الطبيعي حوالي (٢٤%) من احتياطي الغاز العالمي. وتحتل قطر المركز الأول في امتلاكها الاحتياطي الغاز الطبيعي والبالغ (٢٥,١٧٢) مليار متر مكعب لعام ٢٠٠٧. إن امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي لهذه الاحتياطات الضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي يعطي أهمية كبيرة لهذه الدول في مجال الإنتاج والتصدير وفي تغطية جزء مهم من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط (راجع جدول ٦).

الجدول رقم (٦): إنتاج واحتياطات النفط الخام والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٧)

	١٩٩٥			٢٠٠٧		
البنود / الدول	إنتاج النفط الخام مليون برميل/يوميا	احتياطي النفط الخام مليار برميل في نهاية السنة	احتياطي الغاز الطبيعي مليار متر مكعب في نهاية السنة	إنتاج النفط الخام مليون برميل/يوميا	احتياطي النفط الخام مليار متر مكعب في نهاية السنة	احتياطي الغاز الطبيعي مليار متر مكعب في نهاية السنة
الإمارات العربية المتحدة	٢,١٦٠	٩٨,١	٥,٧٩٤	٢,٥٥٧	٩٧,٨٠	٦,٠٧٢
البحرين	١٤٦	٠,٢	١٣٩	١٨٢	٠,١٣	٩٢
السعودية	٨,٠٢٣	٢٦١,٥	٥,٢٦٤	٩,١١٨	٢٦٤,٢٥	٧,٣٠٥
قطر	٣٩٠	٤,٥	٨,٩٨٥	٨٥٤	١٥,٢١	٢٥,١٧٢
الكويت	٢,٠٠٧	٩٦,٥	١,٤٩٣	٢,٦٨٠	١٠١,٥٠	١,٧٨٠
عمان	٠,٨٥٨	٥,٢	٠,٧٨٢	٧٤٨	٥,٧٠	٩٥٠
المجموع	١٣,٥٨٤	٤٦٦	٢٢,٤٩٥	١٦,٠٦٤	٤٨٤,٥٩	٤٢,٠٩٥
اجمالي العالم	٦٦,٥٣٣	١٠٦٦,٣	١٥٠,٥١٢	٨٦,٠٥٠	١١٥٣,٦٩	١٧٥,١٥٨

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، ٢٠٠٨، صفحات متفرقة.

ثانياً- مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

يلاحظ من الجدول (٧) أن قطاع النفط يسهم في المتوسط باكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المدروسة، وتتفاوت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس التعاون الخليجي، اذ نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع النفطي الصغير في الناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين إلى (٢٦%) عام ٢٠٠٨، في حين نلاحظ ارتفاع هذه النسبة إلى (٦١,٦%)، (٥٩,٤%) في قطر والكويت على التوالي، كما إرتفعت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨ مقارنة بعقد التسعينات الذي شهد انخفاضاً في هذه النسبة مقارنة بعام ١٩٨٠(راجع جدول ٧).

ومما لاشك فيه أن انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يدل على تنويع قاعدة الإنتاج وخاصةً في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات أو بمعنى آخر تحسن أداء القطاعات الإنتاجية، ولكن لابد من ذكر حقيقة أساسية، وهي أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بعاملين أساسيين، وهما التقلبات في أسعار النفط والتغيرفي كميات الإنتاج، فإذا ازدادت أسعار النفط في السوق الدولية وازدادت الكميات المصدرة فإن ذلك يؤدي بالتأكيد إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار والصادرات النفطية (الاسكوا، ٢٠٠١، ٤٨).

إعداد: أ.د. لويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

الجدول رقم (٧): مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ١٩٨٠- ٢٠٠٨ القيمة: (%)

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإمارات العربية المتحدة	٥٧,٩	٤٦,٣	٣٤	٣٤	٣٥,٨	٣٧,٠	٣٦,٤	٣٨,٢
البحرين	٢٨,٠	٢١,٩	٣١,٦	٢٨,٢	٢٥,٧	٢٦,٤	٢٥,٠	٢٦,٠
عمان	٥٩,٣	٤٩,٨	٣٨,٥	٤٩,٣	٤٩,٣	٤٨,٥	٤٥,٣	٥١,٤
قطر	٦٤,٠	٣٨,٢	٣٢,٥	٥٨,٣	٦٠,٢	٦١,٨	٥٦,٦	٦١,٦
الكويت	٥٩,٧	٣٩,٦	٣٩,٤	٤٨,١٧	٥٢,٩	٥٤,٩	٥٣,٩	٥٩,٤
السعودية	٦٥,٨	٣٦,٧	٣٤,٥	٤١,٥	٤٨,٧	٥٠,١٣	٥٠,٨	٥٧,١
المتوسط	٥٥,٧	٣٨,٧٥	٣٥,٠	٤٣,٢	٤٥,٤	٤٠,٧	٤٤,٥	٤٨,٩

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة.

ثالثاً- الصادرات والإيرادات النفطية

تتصف العديد من الدول النامية بأن صادراتها تتركز في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، حيث إن الانخفاض في الإنتاج أو الانخفاض في الطلب سوف يؤدي إلى الانخفاض في عوائد الصادرات بشكل كبير، وينعكس ذلك على الدخل والاستثمار والتشغيل. وهذا ينطبق على الصناعات النفطية والمنجمية التي تتصف بها دول مجلس التعاون الخليجي، فالطلب على النفط والغاز لايتسم بالمرونة في الأسعار، في حين نلاحظ أن الكميات المطلوبة تتأثر كثيراً بمستوى النشاط الاقتصادي في أسواق الدول المتقدمة التي تتكامل اقتصاداتها مع اقتصادات الدول النامية في ظل تقسيم العمل الدولي، ونتيجة لذلك يمكن أن تشهد أسعار هذه الصادرات تقلبات نسبية أو حادة أحياناً، وتترك آثاراً سلبية على الاستثمار في قطاع التصدير والقطاعات الاخرى (Carbaugh, 2008, 229-230). ويلاحظ من الجدول (٨) اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على صادرات النفط، ففي عام ١٩٨٠ تجاوزت نسبة الصادرات النفطية في جميع دول المجلس (٩٠%) باستثناء البحرين، إذ بلغت النسبة (٣٣,٦%). وبالرغم من الجهود التي تبذلها دول المجلس في تقليل الاعتماد على النفط منذ اوائل السبعينات، إلا أننا نلاحظ أن الصادرات النفطية لاتزال تشكل الجزء الأكبر من صادراتها والتي تراوحت بين (٦٦,٣%- ٩٥%) عام ٢٠٠٧، وهذا يعد مؤشراً عن استمرار التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة. كما نلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات، حيث بلغت هذه النسب معدلات مرتفعة في جميع دول المجلس خلال المدة المدروسة، إذ بلغت نسبة الإيرادات كمتوسط لجميع دول المجلس حوالي (٨٧,٦%) من حجم الإيرادات عام ١٩٨٠، في حين بلغت هذه النسبة كمتوسط لعام ٢٠٠٧ حوالي (٧٩,٩) من إجمالي الإيرادات. وهي بالطبع نسب مرتفعة تنعكس سلباً على الاقتصاد في حالة انخفاض الطلب العالمي على النفط أو انخفاض في أسعاره (راجع الجدول ٨).

إعداد: أ.د. أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

الجدول رقم (٨): مساهمة النفط في الصادرات وإيرادات الحكومة في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٧) القيمة: (%)

البنود / الدول	نسبة صادرات النفط إلى مجموع الصادرات						نسبة إيرادات النفط إلى مجموع الإيرادات الحكومية					
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإمارات العربية المتحدة	٩٤,٠	٨٥,١	٦٩,٨	٦٤,٥	٦٨,٨	٦٦,٣	٩٦,٠	٧٨,٤	٨٠,٨	٦٩,٣	٨٢,٠	٧٧,٢
البحرين	٣٣,٦	٨٩,٠	٧٠,٣	٧٧,٩	٨٠,٣	٧٨,٥	٧٧,٠	٧٤,٠	٧٩,٤	٧٧,٨	٧٦,٩	٨٠,٠
السعودية	٩٩,٢	٩٠,٠	٨٨,٢	٨٩,٦	٩٠,٠	٩١,٥	٩١,٢	٧٦,٤	٨٢,٣	٨٩,٤	٩١,٢	٨٧,٦
عمان	٩٢,٤	٩١,١	٨١,٠	٨٤,٩	٩٥,٠	٨٠,٠	٨٦,٠	٨٤,٠	٨٦,٥	٧٨,٨	٧٩,٣	٧٥,٨
قطر	٩٥,٠	٨٥	٩١,٠	٨٩	٨٩,٨	٨٩,٦	٩٤,٠	٨٩,٢	٩١,٣	٦٦,٧	٧١,٠	٦٧,٤
الكويت	٩٠	٧٨	٩٢,٤	٩٢,٦	٩٤,٩	٩٥	٨٢,٠	٨٩,٠	٩٢,٥	٩٤,٣	٩٢,٥	٩٢,٣

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على المصادر الآتية:
١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية،عدد١٧، ٢٠٠٨، ص ٢٩-٣٧.
٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،، إعداد مختلفة.
٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) التنويع الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط ، ٢٠٠١، ص٣.

أثر التغيرات الهيكلية في تطور التجارة البينية

أولاً- تطور حجم التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة واستثنائية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لاعتماد دول المجلس على السوق الدولية في تصدير المنتج الرئيس (النفط) الذي يعد مصدراً أساسيا في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية واستيرادات السلع الإنتاجية والمواد الغذائية. وتتضح هذهِ الأهمية من الجدول (٩) حيث ارتفع حجم الصادرات من (٦٣,٤) مليار دولار عام ١٩٨٥الى (٤٠٤,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٥، ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت (٧٤٤,٤) مليار دولار عام ٢٠٠٨. وتعزى هذه الزيادة في صادرات دول المجلس بالدرجة الأساس إلى التطورات التي حصلت في السوق النفطية الدولية والتي كان من أهمها زيادة حجم الإنتاج وارتفاع في مستوى الأسعار، اذ ارتفعت أسعار النفط من (١٦,٩) دولار للبرميل عام ١٩٩٥ إلى (٥٠,٦) دولار للبرميل عام ٢٠٠٥ ثم إلى (٩٤,١) دولار للبرميل عام ٢٠٠٨، كما ازداد حجم الإنتاج النفطي للمدة الدراسة من (١٣,٥٨٤) مليون برميل يومياً عام ١٩٩٥ إلى (١٦,٤) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٨ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ٣٢٧).

كما يلاحظ من الجدول (٩) أن نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت هي الأخرى من (٧٣,٥%) عام ١٩٩٥ إلى (٩٦,٥%) عام ٢٠٠٥، ثم إلى (١٠٩,٢٣%) عام ٢٠٠٨ ، مما يعكس زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي وزيادة التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة، كذلك نلاحظ زيادة حجم الاستيرادات المدة نفسها ، اذ ارتفعت قيمة الاستيرادات من (٧٠,٧) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى(١٩٤) مليار دولار عام ٢٠٠٥ ثم إلى (٤٠٧,١) مليار دولار عام ٢٠٠٨، وجدير بالذكر أن حجم الاستيرادات يعتمد على حجم الصادرات التي تعد المصدر الرئيس لإيرادات دول المجلس، كما شهد الميزان التجاري لدول المجلس فائضاً قدرهُ (٣٥,١) مليار دولار عام ١٩٩٥، ثم ارتفع إلى (١١٥١,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٨، أن هذا التحسن في الميزان التجاري يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن ذلك فإن نسبة الزيادة في الاستيرادات كانت أقل من نسبة زيادة الصادرات. ولكن عند الرجوع إلى الجدول (١٠) الذي يستبعد قطاع النفط من التجارة الخارجية فان الميزان التجاري لدول المجلس يشهد عجزاً مزمناً وغير مستقر خلال المدة نفسها وذلك بسبب المنافسة الحادة التي تتعرض لها المنتجات المصدرة، فضلاً عن

إعداد: أ.د.أويس عوش هدايا
عماد حسن النجفي

السياسات التجارية للدول الرأسمالية المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية ومنها الخليجية، وخاصةً بالقيود التي تفرضها تلك الدول على الصادرات الأساسية غير النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والألمنيوم، فضلاً عن الأسعار المرتفعة للسلع المصنعة والمواد الغذائية المستوردة (الخضيري،١٩٩٧، ٤٦٣).

الجدول رقم (٩): تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (بما فيها النفط الخام) للفترة (١٩٨٥- ٢٠٠٨) **القيمة: مليون دولار**

البنود \ السنوات	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصادرات	٦٣,٤١٣	١٠٥,٩٢٩	١٧٦,٠٠٨	٤٠٤,٢٦٦	٤٣٦,٠١٦	٥٥٤,٨٨٨	٧٤٤,٢٧٤
الاستيرادات	٤٣,٧٠٣	٧٠,٧٥٠	٧٥,٦٠٥	١٩٤,٠٧٠	٢٢٤,٦٥٩	٣١٠,١٦٣	٤٠٧,١٠٩
إجمالي التجارة الخارجية	١٠٧,١١٦	١٧٦,٦٧٩	٢٥١,٦١٣	٥٩٨,٣٣٦	٦٦٠,٦٧٥	٨٦٥,٠٥٠	١١٥١,٣٨٣
الميزان التجاري (*)	١٩,٧١٠	٣٥,١٧٩	١٠٠,٤٠٣	٢١٠,١٩٨	٢١١,٧٥٧	٢٤٤,٧٢٥	٣٣٧,١٦٥
التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي (%) (*)	٧٧,٧	٧٣,٥	٧٣,٦	٩٦,٥	٩١,٨	١٠٤,٦	١٠٩,٢٣

المصدر:

١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية ٢٠٠٥-٢٠٠٦،ص ٢٣.
٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، المجموعة الإحصائية السنوية، عدد (٢٦) ٢٠٠٧، ص١٤٠
٣. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص ٣٤٩.
٤. (*) من إعداد الباحثين

الجدول رقم (١٠): إجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء النفط) للفترة (١٩٨٥- ٢٠٠٨) **القيمة: مليون دولار**

	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصادرات	١٠,١٢٢	٢٠,٤٤٨	٤٢,٠٠٠	٢٨,٧٩٦	٣٩,٤٥٦	٤٨,٧٧٣	٦١,٠٥٩
الاستيرادات	٤٢,٢٧٦	٦٧,٦٠٤	٨٤,٤١٩	٥٤,٤٨٠	٦٨,٨١٠	٨٦,٦٤٠	١٠٠,٥٩
الميزان التجاري	(٣٢,١٥٤)	(٤٧,١٥٦)	(٤٢,٤١٩)	(٢٥,٦٨٤)	(٢٩,٣٥٣)	(٣٧,٨٦٠)	(٣٩,٥٣١)

المصدر :

١. صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٧- ١٩٩٧)، ١٩٩٨، ص ٢٥- ٢٨.
٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية، ٢٠٠٩، ص ٨٥- ٩٧.
٣. الأرقام بين الأقواس تشير إلى العجز

ثانياً- التركيب الهيكلي للصادرات

أن طبيعة التركيب الهيكلي للصادرات غير النفطية تشير بلا شك إلى ازدياد قاعدة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أنهُ لايمكن الاعتماد على النفط إلى الأبد بوصفهه مورداً ناضباً، ولابد من بناء قاعدة صناعية متينة، وتم وضع خطط إقتصادية لتطوير قطاع الصناعات التحويلية منذ أوائل السبعينات، وركزت هذهِ الخطط على توطين الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية وخاصةً الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والحديد والصلب والالمنيوم. ويلاحظ من الجدول (١١) درجة مرتفعة من التركز في الصادرات، ففي البحرين وقطر تمثل صادرات المعادن ومصنوعاتها نسبة مرتفعة من اجمالي الصادرات التحويلية، اذ بلغت (٧٧,٥%)، (٥٥,٥%) للاعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ على التوالي، حيث تمتلك هاتان الدولتان أكبر مصانع

إعداد:أ.د.أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

الحديد والصلب والالمنيوم، كذلك تمثل الصادرات من المنتجات الكيمياوية (وهي تمثل بالدرجة الأساس الصناعات البتروكيمياوية التي تعتمد على النفط والغاز) نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية السعودية وقطر والكويت، إذ بلغت نسبة الصادرات من هذه المنتجات حوالي (٤٠%) ، (٤٠,٩%)،(١٦%) للسنوات ٢٠٠٨،٢٠٠٥، ٢٠٠٦ على التوالي، أما بالنسبة للمنتجات الاخرى ذات المنشأ الزراعي فإن نسبة الصادرات كانت منخفضة جداً في جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان ذات الاقتصاد المتنوع والتي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية وخاصةً الموارد المائية، اذ تراوحت نسبة الصادرات من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية بين (٧,٨%- ١٨,٣%) خلال المدة المدروسة وتليها السعودية من حيث أهمية الصادرات ذات المنشأ الزراعي. أما مساهمة الاغذية والمشروبات والتبغ والصناعات النسيجية في الصادرات فكانت منخفضة جداً، وينطبق ذلك أيضاً على معدات النقل، ويعزى ذلك كما اوضحنا سابقاً أن دول المجلس ركزت على الصناعات التي تتركز مقوماتها مثل مصادر الطاقة والكهرباء والمواد الاولية، والاستفادة من الخبرات الاجنبية، وذلك لتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل مثل هذهِ المشاريع الضخمة والتي تتمتع بميزة نسبية ولها القدرة على المنافسة في السوق الدولية.

الجدول رقم (١١): التركيب الهيكلي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء النفط) للفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٦) **القيمة: (%)**

الدول	البنود	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية	شحوم ودهون حيوانية ونباتية	الإغذية والمشروبات والتبغ	المنتجات الكيمياوية	المنتجات الغذائية	معدات النقل	مواد النسيج ومصنوعاتها	البضائع المصنوعة والمصنفة حسب المادة	اخرى
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٥	٤,٨	٢,٢	١٤,٨	٥,٧	٣٠,٨	٢,٠	٥,١٢	١٧,٠	١٧,٩
	٢٠٠٦	٢,٣	١,٦	٩,٢	٧,٣	٣٣,٥	٦,٦	٣,٤	١٠,٠	٢٥,٥
	٢٠٠٧	١,٣	١,٣	٨,٥	٣,٢	٢٧,٠	١,٧	٣,٣	١٠,٦	٤٢,٦
	٢٠٠٨	١,٠	١,٢	٥,٩	٢,٣	١٦,٩	٠,٦	٢,٢	٩,١	٦٠,٣
البحرين	٢٠٠٥	٠,٨	٠,٠٠٧	١,٠٨	١١,٣	٧٢,٥	٠,٣	٥,٩	٢,٢	٥,٥
	٢٠٠٦	٠,٩	٠,٠٠٢	٠,٨	١٠,٠	٧٧,٥	٠,٣	٣,٧	٢,٠	٤,٤
	٢٠٠٧	٠,١	٠,٠٠٥	٠,٠١	١٨,٤	٦٧,١٢	٠,٤	٣,٩	٢,٠	٦,٧
	٢٠٠٨	٣,٧	٠,٠٠٣	٢,٦	١٥,٧٤	٦٤,١	٠,١	٣,١	٣,١	٧,٢
السعودية	٢٠٠٥	٣,٩	٠,٣	٢,٩	٤٠,٠	٩,٠	٠,٤	١,٩	٢٩,٤	١١,٧
	٢٠٠٦	٣,٨	٠,٢	٣,٢	٣٧,٣	١٠,٥	٠,٥	١,٧	٢٧,٥	١٤,٧
	٢٠٠٧	٤,٢	٠,٤	٤,١	٣٦,٧	١١,٨	٠,٢	١,٤	٢٧,٠	١٣,٥
	٢٠٠٨	٤,٤	٠,٥	٣,٨	٣٥,٩	١٢,١	٠,٣	١,٤	٢٦,٦	١٤,٤
عمان	٢٠٠٥	١٨,٣	٤,٩	٦,٠	١٥,٣	٢٨,٠	٠,٠٠٢	٢,٤	٥,٦	١٩,١
	٢٠٠٦	١٢,٦	٣,٥	٣,٩	١٧,٠	٤١,٧	٠,٠٥	١,٣	٣,٩	١٥,٧
	٢٠٠٧	٧,٨	٢,٨	٢,٩	١٣,٦	٤٤,٢	٠,٠٠٨	٠,٥	٨,٧	١٩,٠
	٢٠٠٨	٩,٧	٣,٧	٢,٣	١٥,٠	٣٨,٦	٠,٢	٠,٢	٩,١	٢٠,٧
قطر	٢٠٠٥	٠,٣	٠,٠٠٩	٠,٠٢	٢٩,٣	٥٥,٥	٠,٠١	٠,٦	١٣,٩	٤,٥
	٢٠٠٦	٠,١	٠,٠٢	٠,٠٠٨	٢٦,١	٥٣,٨	٠,٠٠٦	٠,١٨	١٩,٤	٠,١
	٢٠٠٧	٠,١	٠,٠٢	٠,٠١	٢٦,٥	٥٤,٧	٠,٠٠٢	٠,٠٢	١٨,١	٠,٣
	٢٠٠٨	٠,١٤	٠,٠١	٠,٠٢	٤٠,٩	٣٨,٧	٠,٠٠٤	٠,٠١	١٩,٥	٠,٥
الكويت	٢٠٠٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	٢٠٠٦	١,٦	٠,٣	٣,٠	١٦,١	١٠,٨	٠,٦	٠,٢	٥٥,٥	١١,٥
	٢٠٠٧	١,٦	٠,١	٣,١	١٥,١	١٠,٩	١,٧	٠,٣	٥٥,١	١١,٥
	٢٠٠٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية، ٢٠٠٩، من ص ٨٦ - ٨٨.

ويلاحظ من الجدول (١٢) ارتفاع حجم الصادرات من الصناعات التحويلية بالارقام المطلقة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة المدروسة، ويعزى ذلك إلى السعي المتواصل من قبل دول المجلس لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، اذ تم

إعداد: أ.د.أويس عوش هدايا
عماد حسن النجفي

استكمال العديد من الصناعات وبدأت بالإنتاج في بداية الالفية الثالثة، ولكن مع ذلك نلاحظ التقلبات في نسبة مساهمة الصادرات من الصناعات التحويلية إلى اجمالي الصادرات (لاحظ الجدول ١٢)، وسجلت البحرين وقطر اعلى النسب في مساهمة صادرات الصناعات التحويلية إلى اجمالي الصادرات، حيث ارتفعت من (١٨,١%) ،(١٧,٥%) عام ١٩٩٥ إلى (٢٢,١%)، (١٧,٨%) عام ٢٠٠٧ على التوالي، في حين نلاحظ ضعف مساهمة صادرات الصناعات التحويلية في كل من الإمارات العربية المتحدة والتي لاتتجاوز (٨,٣%)، إن مساهمة الصادرات من الصناعات التحويلية يتأثر بالطبع بالتغيرات الحاصلة في كمية وأسعار الصادرات النفطية.

الجدول رقم (١٢): الصادرات من الصناعات التحويلية إلى اجمالي الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩٥- ٢٠٠٧)

الدولة	الصادرات من الصناعات التحويلية (مليون دولار)				نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)			
	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الامارات العربيه المتحدة	—	٤٤٨٢,٦٦	٧٩٥٩,٧	٩٨٧٤,٠٣	—	٥,٢	٧,٦	٨,٣
البحرين	٧٤٤,٣	٢١٨١,٥	٢٨١١,٧	٣٢٢٣,٨٥	١٨,١	٢١,٣	٢٢,١	٢٢,١
السعودية	٥١٥٤	١٦١٣١,٢٠	١٨٨٥٨,٢	٢٢٥٢٨,٨	١٠,٢	٨,٩	٨,٩	٩,٦
عمان	٨٣٤,٥	١٤٤٤,٢٩	٢١١٣,٠	٣٣٥٦,٩	١٣,٩	٧,٧	٩,٧	١٣,٥
قطر	٦٣٨	٤٥٥٦,٥	٥٧٩٩,٥٢	٧٥١٢,٠	١٧,٥	١٧,٦	١٧,٠	١٧,٨
الكويت	٦٠٠,٩	—	١٩١٣,٨	٢٢٧٧,٦١	٤,٧	—	٣,٤	٣,٦

المصدر:

١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩، ص٣١٥.
٢. اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغرب آسيا، نشرة التجارة الخارجية، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.
٣. تم استخراج النسب من قبل الباحثين.
(–) البيانات غير متوافرة.

ثالثاً- تطور التجارة البينية

لقد نصت اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١ على زيادة وتنشيط التبادل التجاري بين دول المجلس، وكان من أهم القرارات التي اتخذت في هذا المجال إلغاء جميع القيود الكمركية وغير الكمركية على السلع الزراعية والصناعية والموارد الطبيعية ذات المنشأ الوطني واعتباراً من عام ١٩٨٣، ولكن مع ذلك لم تستطع دول المجلس زيادة حجم التبادل التجاري، ويلاحظ من الجدول (١٣) ضعف التجارة البينية بين دول المجلس خلال مدة الدراسة، حيث ارتفعت نسبة التجارة البينية إلى اجمالي التجارة في دول المجلس من (٤,٧%) عام ١٩٨٠ إلى(٦,٦%) عام ٢٠٠٨. وعند دراسة التجارة البينية بين دول المجلس بصورة منفردة لعام ٢٠٠٨ فإن حجم التجارة البينية للدول ذات الاقتصاد المتنوع إلى حد ما والقطاع النفطي الصغير الحجم (عمان، البحرين) فإننا نلاحظ أن نسبة التجارة البينية للبحرين وعُمان كانت (٩,٥%) ، (٢٠,٨%)على التوالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالكويت والامارات والتي لم تتجاوز (٤,٦%)، (٤,٩%) على التوالي الاسكوا، ٢٠٠٩، ٤٥) وهذا يدل أن ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الاقتصاد

إعداد:أ.د.أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

يؤدي إلى انخفاض نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تراوحت بين (٣,٦- ٧,١٩)، وهي نسب متواضعة جداً وتتميز بعدم الاستقرار متأثرة بالدرجة الأساس بالتقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية (انظر الجدول ١٣) وعند مقارنة أداء التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من اجمالي التجارة الخارجية مع التكتلات الاقتصادية الدولية في عامي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ نلاحظ أن التجارة البينية إلى اجمالي التجارة الخارجية في هذه التكتلات تسجل نسباً أعلى بكثير من النسب الواردة في الجدول (١٣) حيث بلغت هذهِ النسب كمتوسط حوالي (٦٦%) لدول الإتحاد الأوربي، وحوالي (٤١%) لدول النافتا*، وحوالي (٢٥%) لدول مجموعة الآسيان** (IMF, 2008, 7576).

وجدير بالذكر أن جزءاً من التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي لاتكون نتيجةً لتبادل السلع ذات المنشأ الوطني، بل تمثل إعادة التصدير للسلع المستوردة من الدول الصناعية (يوسف، ١٩٨٨،٦٥). ويشير العديد من الاقتصاديين أن ضعف التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي يعزى إلى عدم تنوع الهيكل الإنتاجي وتماثل اقتصادات هذهِ الدول، إذ إن معظم دول المجلس تركز على الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة وصناعة الالمنيوم، وذلك لتوافر الموارد الأساسية لهذهِ الصناعات، كما لاحظنا في المبحث الثاني، فضلاً عن ضعف القطاع الزراعي الذي تفرضهُ طبيعة الظروف المناخية القاسية، وبالرغم من الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع القاعدة الاقتصادية ولاسيما بعد الوفرة النفطية في بداية عقد السبعينات فان النفط لايزال يشكل الجزء الأكبر من صادراتها، كما إن معظم دول المجلس مستوردة للسلع الصناعية والمواد الغذائية، مما ينعكس ذلك على زيادة ارتباط اقتصادات هذهِ الدول مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وفي الوقت نفسه ينعكس هذا الاتجاه سلباً على تطور التجارة البينية بين دول المجلس (غرف التجارة والصناعة في دول الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٤، ٢٩٣).

الجدول رقم (١٣): تطور التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٨)

البنود \ السنوات	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصادرات البينية (مليون دولار)	٤,٦٣١	٤,٨١١	٨,٥٦٨	٢٠,٠	٢٩,٦	٣٤,٦	٤٠,٤
الواردات البينية (مليون دولار)	٣,٤٠٥	٤,٤٩٦	٥,٩٠٧	١٥,٧	٢٢,١	٢٠,٢	٢٦,٩
التجارة البينية (مليون دولار)	٨,٠٣٦	٩,٣٠٧	١٤,٤٧٥	٣٥,٧	٥١,٨	٥٤,٨	٦٧,٣
الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات (%)	٢,٩	٥,٨	٤,٨	٤,٩	٦,٧	٦,٢	٥,٤
الواردات البينية إلى إجمالي الواردات (%)	٦,٥	٩	٧,٨	٨,١٣	٩,٨	٧,٤	٧,٤
التجارة البينية إلى إجمالي التجارة (%)	٤,٧	٧,٤	٥,٧	٥,٩	٧,٨	٧,٣	٦,٦
التجارة البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٦	٣,٧	٤,٢٣	٥,٧	٧,١٩	٦,٦	٦,٣

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المصادر التالية

١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة لعدة سنوات.

٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية، إعداد مختلفة لعدة سنوات.

* تضم مجموعة النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية) بلدان: كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الامريكية)

** تضم مجموعة الأسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا) بلدان: اندنوسيا، تايلند، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، فيتنام، لاو، بروني.

إعداد: أ.د. لويس عوش هدايا
عماد حسن النجفي

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات

١. لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أنهُ لايمكن الاعتماد على النفط إلى الأبد لكونهِ ثروة ناضبة، لذلك قررت تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق تنمية اقتصادية شاملة منذ الطفرة النفطية الاولى في السبعينات من القرن الماضي، ومع ذلك فإن النفط لايزال يشكل (٤٩%) من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس مجتمعةً، في حين بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي في قطر حوالي (٦١,٦%) عام ٢٠٠٨، وسجلت أدنى نسبة في البحرين (٢٦%) بسبب انخفاض الاحتياطي النفطي. وهناك حقيقة أساسية مفادها أن حالة عدم الاستقرار في نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بعاملين أساسين وهما التغيرات في حجم الإنتاج والتقلبات في أسعار النفط.

٢. لايزال النفط يشكل الجزء الأكبر من حجم الصادرات لمعظم دول المجلس، حيث بلغت حصة الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات حوالي (٩٥,٥%) في الكويت عام ٢٠٠٨، وسجلت أدنى نسبة لها في البحرين (٧٨,٥%). ويعني ذلك أن اقتصادات دول المجلس لازالت احادية الجانب باعتمادها على منتج رئيس واحد (النفط)، مما يعرضها إلى حالة عدم الاستقرار تبعاً للتقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية.

٣. تشكل إيرادات النفط الجزء الأكبر من اجمالي الإيرادات، حيث تراوحت نسبتها بين (٦٧,٤%)، (٩٢,٣%) عام ٢٠٠٨ في قطر والكويت على التوالي، وهذهِ الإيرادات هي الاخرى معرضة إلى حالة عدم الاستقرار بسبب التقلبات في أسعار النفط، مما يعكس سلباً على برامج التنمية والاستيرادات.

٤. في مجال التغير الهيكلي في القطاع الزراعي بذلت دول المجلس جهوداً كبيرة في تنمية القطاع الزراعي لزيادة مساهمتهِ في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن هذهِ الدول واجهت معوقات كثيرة بسبب ندرة الموارد الطبيعية وخاصةً المياه، وقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال (٢,٣%) في السعودية عام ٢٠٠٨، وكانت هذه النسبة متدنية جداً في باقي الدول. وكانت السعودية قد حققت نجاحاً في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح ولكن بتكاليف باهضة جداً ارهقت الميزانية بسبب الدعم الواسع للمزارعين، لذلك اضطرت فيما بعد التخلي عن هذهِ السياسة.

٥. ركزت جميع دول المجلس على بعض الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها والتي تعتمد على النفط والغاز مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والفولاذ والالمنيوم بالاستعانة بالخبرات الاجنبية. وقد استطاعت هذهِ الدول فعلاً من زيادة الكميات المنتجة، وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس مجتمعةً حوالي (٨,٥%) وهي نسبة متواضعة إذا قورنت بالقطاع النفطي.

٦. تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على التجارة الخارجية كما يظهرهُ مؤشر الانفتاح الاقتصادي، اذ ارتفع هذا المؤشر من (٧٧,٧%) عام ١٩٨٠ إلى (١٠٩,٤٣%) عام ٢٠٠٨. وهذا يعني اعتماد دول المجلس وتكاملها من الاقتصادات الرأسمالية تصديراً واستيراداً.

٧. باستبعاد النفط تعاني دول المجلس من عجز مزمن، وذلك لارتفاع حجم الإستيرادات من المنتجات الزراعية والغذائية والسلع المصنعة وقلة الصادرات التي تتمثل

إعداد: أ.د. أويس عبوش هدايا
عماد حسن النجفي

بالصناعات البتروكيمياوية والزيوت والأسمدة والمشتقات النفطية. حيث إن الصادرات من المنتجات الزراعية تشكل نسبة منخفضة جداً بحيث لاتتجاوز (٤,٤%) باستثناء البحرين حيث بلغت هذهِ النسبة (٩,٧%) عام ٢٠٠٨ . وينطبق ذلك ايضاً على الصناعات النسيجية والمشروبات والتبغ، وأما الصناعات التحويلية تسهم بنسبة (١٢,٤%) وهي نسبة متواضعة إذا ماقورنت بالصادرات النفطية.

٨. ونتيجة لما ذكر أعلاه من انخفاض في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والتركيز على الصناعات التحويلية المعتمدة على النفط الخام في دول المجلس، ادى إلى تماثل الهياكل الأقتصادية وتماثل في المنتجات. أن دول مجلس التعاون الخليجي الستة كلها تنتج الصناعات البتروكيمياوية للسوق المحلية والصادرات، وفي هذهِ الحالة لايوجد مايمكن تبادله فيما بينها، وقد انعكس ذلك بالطبع حجم التجارة البينية والتي لم تتجاوز في أحسن الاحوال (٧,٦%) عام ٢٠٠٦ وهي نسبة متواضعة جداً مقارنة بالإتحاد الأوربي مثلاً، حيث بلغت نسبة التجارة البينية حوالي (٦٦%).

- التوصيات

١. العمل بجدية في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل ومايمثلهُ من مخاطر على اقتصادات هذهِ الدول نتيجةً لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، واذا كانت الحجة التي تستند عليها دول المجلس في ضيق مجالات الاستثمار في دول المجلس فإن بإمكان هذهِ الدول الاستثمار في الدول العربية الأخرى، حيث إن هناك مجالات واسعة للأستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية مع تقديم ضمانات عربية ودولية، مما يمهد مجالاً أوسع ليس للتكامل الخليجي فحسب وإنما للتكامل الاقتصادي العربي

٢. ضرورة التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي ووضع سياسات صناعية مشتركة تتخصص كل دولة في إنتاج سلع معينّة تستند إلى اقتصادات الحجم، ومايترتب على ذلك من تنوع في مجال الصناعات التحويلية وزيادة التبادل التجاري بين هذهِ الدول.

٣. لاتستطيع دول مجلس التعاون الخليجي تنمية القطاع الزراعي لكونهِ يخضع للظروف الطبيعية التي لايمكن التحكم فيها، لذلك يجب أن تتكامل دول المجلس مع الدول العربية الأخرى في مجال القطاع الزراعي، ولاسيما وأن دول المجلس تمتلك موارد مالية ضخمة يمكن استثمارها في القطاع الزراعي في السودان ومصر والعراق لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٤. ضرورة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على باقي الدول العربية، بحيث يكون مدخلاً أقليمياً للتكامل الاقتصادي العربي الشامل الذي يخلق قوة اقتصادية كبرى قادرة على المنافسة والمساومة مع بقية التكلات الاقتصادية الدولية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، واقع التجارة التجارة الخارجية العربية ومؤشرات التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الاخرى، مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية.

٢. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الإنفاقية الاقتصادية الموحدة، ابو ظبي، ١٩٨٣.
٣. برهان الدجاني، نحو استراتيجية جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة اوراق اقتصادية، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية،١٩٩٧، بيروت، لبنان.
٤. جاسم محمد خليفة، مجلس التعاون الخليجي بين النظرية والتطبيق، الامارات العربية المتحدة،١٩٩٦.
٥. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد إعداد مختلفة للسنوات(١٩٨٦-٢٠٠٩).
٦. طارق الخضيري، قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٩٧.
٧. عبدالله بشارة، دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الوحدة العربية، عدد (٧٩)، ١٩٨٥، بيروت، لبنان.
٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٣.
٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) نشرة التجارة الخارجية لدول الاسكوا، إعداد مختلفة للسنوات(١٩٨٦-٢٠٠٩)
١٠. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط،٢٠٠١.
١١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، المجموعة الإحصائية السنوية، إعداد مختلفة للسنوات (١٩٨٦-٢٠٠٩).
١٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)،نشرة الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية، عدد (٦)،٢٠١٠.
١٣. محسن عوض، محاولات التكامل الأقليمي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، دراسات الوحدة العربية،عدد (١٢١) ١٩٨٩، بيروت، لبنان.
١٤. يوسف خليفة يوسف، الحواجر غير الكمركية واثرها على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (٢٣٧)، ١٩٨٨.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Dennis.R, Applyard, Alfred. J, Field and steven. N, cob, Economic International, 5Edition, 2006, MC Graw- Hill companies, newyork.
2. IMF,Direction of trade Statistics, June, 2008: available at www.imf book store.org.
3. Jacob Viner, the customs unions, Washington, 1961.
4. Knud.E,Skouby and Andders Haenten, the Data communction Services, Newyork, 1998.
5. Peter Robnson, the Economic of International Integration, London, 1980.
6. Robert J.Carbaugh,International Economics, Canada, 11th Edition, 2008.